

مشروع العدالة الجبائية، تتبع الميزانية والمشاركة المواطنة

حملة ترفعية تحت شعار:

"الترافع حول الحق في المعلومة وشفافية الميزانية"

وذلك يومي الجمعة والسبت 06-07 يوليوز 2018

أرضية الحملة الترافعية

تأتي هذه الحملة الترافعية في سياق مشروع «مشروع العدالة الجبائية، تتبع الميزانية والمشاركة المواطنة» المنفذ من طرف الفضاء الجمعي بتمويل اوكسفام .

السياق العام:

أضحت الحكامة المالية صيرورة لبناء آلية الشفافية والمشاركة والفعالية والالتزام بمبادئ التعاقد والمساءلة في إطار احترام القوانين، وذلك من أجل استرجاع الثقة في المؤسسات وتحقيق التنمية على المستوى الوطني والمحلي، بواسطة هياكل تنظيمية تتيح اتفاق القرارات بصورة تشاركية مع اعتماد آليات التخطيط الإستراتيجي والتتبع والتقييم.

فالساهرون على الشأن العام أصبحوا مطالبين أكثر من أي وقت مضى بحسن تدبير المال العمومي بما يتناسب ومنطق الشفافية والجدية، وهو ما يقتضي إخضاع التدبير المالي للتدقيق والافتحاص والتقييم وذلك بالبحث عن الخلل الذي يعاني منه، في أفق تحصيل المال العام من النهب والرفع من مردوديته وقدرته الإنتاجية، ثم إن اعتماد مثل هذه الآليات من شأنها الإسهام بشكل فعال في استغلال الموارد المتاحة استعمالا اقتصاديا أساسه خدمة الإنسان

في ظل هذا التوجه، جعل دستور 2011، الحكامة إحدى أقوى المفاهيم التي يستند عليها في تخليق تدبير الشأن العام، وأفرد لها بابا خاص كتعبير عن الفلسفة العامة التي أسسها من أجل إحداث التغيير المنشود، وتفعيل حزمة من الإصلاحات التي إنخرط فيها المغرب، كالربط بين المسؤولية والمحاسبة، واستقلال القضاء، وحرية الحصول على المعلومات ومما لا جدال فيه أن القانون 14-44 ربح دستوري هام، وأنه يشكل لبنة أساسية في توطيد أسس الديمقراطية التشاركية، من حيث منح المواطنين والمواطنات فرصة المشاركة في تدبير الشأن العام، ودعم الدور الرقابي للمجتمع المدني والمساهمة في تتبع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، على أن تلتزم السلطات العمومية بالتجاوب مع العرائض المقدمة لها في الأجال المحددة. كما يجدر التنويه إلى أنه فضلا عن الحق في تقديم العرائض والملمتسات، هناك كذلك آلية أخرى للتشاور العمومي، عبر التواصل المباشر والحوار المؤسساتي بين السلطات العمومية والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني، للإسهام في صناعة السياسات والبرامج والمشاريع والمخططات ذات الارتباط الوثيق بالحياة العامة وحقوق المواطنين وأهداف التنمية البشرية المستدامة وسائر الخدمات الاجتماعية.

وتعتبر هذه الحملة التحسيسية مناسبة للوقوف على تدعيم الحكامة المالية ضمن منظومة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنكب عليها السلطات العمومية، اعتباراً أن عملية الإنفاق وحسن تدبيره هو الهاجس الذي يورق الساهرين على تدبير الشأن العام، فالمنتبع لمنظومة التدبير العمومي بات دائماً يطرح العديد من التساؤلات حول أصل الأشكال:

. هل الأمر يتعلق بأزمة قوانين؟

أي أن المشكل ينبع من القاعدة القانونية التي تتهم دائماً بعدم مواكبة المستجدات، وعدم قدرتها على حماية المال العام من الاختلاس والتبذير وعدم مساعدة أصحاب القرار وتزويدهم بالوسائل الكافية لترشيد الإنفاق العمومي.

. أم أن الإشكال يتعلق بمن يتفاعل مع هذه القواعد وينزلها على مستوى الممارسة وعلى أرض الواقع؟

أهداف الحملة الترافعية:

1. الانتقال من التنظير إلى التفعيل.
2. قياس مدى درجة تقبل فكرة المسائلة عن طريق العرائض من طرف الجماعات الترابية.
3. الاستثمار في العنصر البشري عن طريق خلق فاعل جمعي قادر على المسائلة بطرق قانونية.
4. الانتقال من الاحتجاج إلى المسائلة بطريقة منظمة ومقننة.